

بيان صحفي

الجمعية العربية للحريات الأكاديمية

تناشد إدارة جامعة البحرين بالعدول عن فصل 20 أكاديمياً بحرينياً

علمت الجمعية العربية للحريات الأكاديمية من مصادرها الموثوقة أن إدارة جامعة البحرين قد اتخذت يوم الخميس الموافق 11/8/2011 قراراً بفصل عشرين أكاديمياً بحرينياً، وأمهلتهم أسبوعاً واحداً لاستئناف القرار، وهم: أ.د. فؤاد صالح شهاب/ أستاذ في كلية الآداب، د. عبدالإمام السمائل/ أستاذ مشارك في كلية الهندسة، د. سيد علي الموسوي/ أستاذ مشارك في كلية الهندسة، د. فيصل حميد الملا/ أستاذ مشارك في كلية التربية، د. حميد مطر/ أستاذ مساعد في كلية الآداب/ د. حميدة جاسم أبو حسين/ أستاذ مساعد في كلية إدارة الأعمال، د. هيفاء أحمد المخرق/ أستاذ مساعد في كلية الآداب، د. عبدالأمير أحمد بركات/ أستاذ مساعد في كلية الآداب، د. أسامة تقي البحارنة/ أستاذ مساعد في كلية الهندسة، د. عادل عبداللله/ أستاذ مساعد في كلية الهندسة، د. أنور حيدر رفيع/ أستاذ مساعد في كلية الهندسة، د. فاضل عباس البصري/ أستاذ مساعد في كلية الهندسة، د. أنور عبدالحسين صالح/ أستاذ مساعد في كلية العلوم، عبداللله أحمد الدرازي/ محاضر في كلية الآداب، عبداللله مهدي/ محاضر في كلية الهندسة، هاجر علي أحمد محفوظ/ مرشد في كلية الآداب، حسن سعيد السيد مرزوق/ مرشد في كلية الآداب، فؤاد علي إكسيل/ محاضر في كلية التعليم التطبيقي، محمد عيسى عبدالحميد/ محاضر في كلية الآداب، فاطمة سلمان الحلواجي/ مساعد مدرس - طالبة دكتوراه في كلية الآداب.

ففي الوقت الذي تعرب فيه الجمعية العربية للحريات الأكاديمية عن قلقها العميق ازاء هذا القرار المتعسف والمظالم بحق نخبة من الأكاديميين في جامعة البحرين، فإنها تناشد إدارة الجامعة أن تحكم العقل لا الانفعال في التعامل مع أصحاب الرأي السياسي والاجتماعي والاقتصادي المخالف، خاصة في الظروف الحرجة والصعبة التي تمر بها مملكة البحرين والتي تحتاج ترجيح العقل في

معالجة الأزمات، واحترام العقول والكفاءات العلمية، والمابتعاد عن نهج محاربة الأكاديميين بلقمة العيش والتميز بينهم على أساس الرأي و/أو المانتماء الطائفي.

ويذكر، بحسب المعلومات المتوفرة لدينا، أن قرارات الفصل استندت إلى لجان تحقيق لم تثبت بأنهم وقعوا في قصور في واجباتهم الأكاديمية، بل بسبب ما تعتقده هذه اللجان من أن لدى هؤلاء الأكاديميين آراء سياسية مخالفة.

كما تناشد الجمعية العربية للحريات الأكاديمية كافة المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وحقوق الأكاديمين بالذات مناشدة إدارة جامعة البحرين إلغاء هذا القرار.

عمان، 18/8/2011